ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م في مصر دراسة في الاسباب والدوافع

م.م. أسيل مهدي شاهر الحميداوي

مديرية تربية الديوانية

تسليم البحث:١١/١١/٢٠١٨ قبول النشر : ٨/١٢/٢٠١٩

المقدمة :

تميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتزايد دور الجيش في الاحداث التي وقعت في المنطقة العربية ، اذ اصبح المبادر الى احداث الانقلابات وتغير الانظمة السياسية في هذه المنطقة وتلك .

وابرز هذه الاحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر ، اذ كانت مصر مهيأة للثورة لجملة عوامل ذاتية وموضوعية سيتم مناقشة تفاصيلها في ثنايا البحث ، اذ كانت الحقبة التاريخية التي تلت عام ١٩٥١م مليئة بالتغيرات السياسية ففيها بدأ الكفاح المسلح في منطقة القنال ضد البريطانيين بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦م من جانب حكومة الوفد ، كما ان حكومة الوفد كانت قد اقيلت بعد حريق القاهرة في ٢٧ تموز عام ١٩٥١م حينها ادركت الجماهير ان هذه الحالة كان مخطط لها من اجل افساد معركة القنال واجبار العمل الفدائي على وقف هجماتهم ضد البريطانيين ، كل هذا حتم على المصريين اللجوء الى العمل للتخلص من تلك السيطرة الاجنبية والاستقلال .

لقد نجح الضباط الاحرار في مصر في قيادة الثورة ضد نظام الحكم الملكي في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، اذ اعتبرت ذروة المد الوطني في كفاح الشعب المصري ضد الاستعمار ، واصبحت هذه الحركة الوطنية مركز استقطاب لكل الحركات الثورية في آسيا وافريقيا ورائدة لنضال ابناء الامة العربية في كل اقطارهم ، اذ ان مصر في تلك الحقبة التاريخية لم تكن البلد الوحيد الذي كان يعاني من تردي الاوضاع العامة وخضوعه للسيطرة الاستعمارية وانما كانت البلاد العربية اغلبها تعاني من الاوضاع المتردية نفسها مما دفع في نهاية الامر القوى الوطنية في ارجاء الوطن العربي لتصعيد النضال من اجل التحرر والاستقلال ، لذلك جاء تقسيم البحث الى عدة محاور وهي الاسباب والانجازات والنتائج من اجل تسليط الضوء على هذا الحدث المهم بالصورة التي تمكّن المهتم

بمتابعة التطورات السياسية من معرفة فداحة الظلم والالم الذي عاناه المجتمع المصري على مدى الاعوام التي تعاقب على حكمه فيها من هم ليسوا من ابناء مصر اصلاً .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م الاسباب والدوافع :

كانت مصر قبل ثورة ١٩٥٢م مهيأة ذاتياً وموضوعياً لثورة شعبية من اجل التحرر من السيطرة الخارجية وامتلاك مقدرته الطبيعية على موارده الوطنية ، بعد الهيمنة الاجنبية للبلاد خلال عقود من الزمن ، لمجموعات سياسية لا تمثل ارادته الشعب ، بل هيمنوا وسلبوا ارادته الحقيقية [١] .

وفي يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢م نجح تنظيم الضباط الاحرار [٢] في قيادة ثورة تحررية قضت على نظام الملك فاروق في مصر ، وتسلم بموجبها قادة الثورة دفة الحكم وسيطروا على الموقف في البلاد مما وجه ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة [٣] .

وفيما يلي أهم الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة :

١. الاسباب السياسية :

من ابرز الاسباب السياسية التي ادت الى قيام الثورة في البلاد هو الحكم الملكي والوجود البريطاني في مصر والذي بدأ في عام ١٨٨٢م ، اذ أن هذا الاحتلال كان يشغل تفكير قادة الثورة من الضباط الاحرار ويحثهم باستمرار تجاه الثورة ، لتغلغل الوجود البريطاني في شؤون البلاد وفقدان استقلال وسيادة مصر بل ساهموا بافشال التوجهات السياسية لوحدة وادي النيل في مصر والسودان كذلك خرق الدستور وقتما يريدون [٤] .

اضافة الى ذلك الفساد الاداري والسياسي في داخل الحكومات التي تولت السلطة والتي كانت تحاول ارضاء الملك لضمان بقائها في السلطة ولاسيما حاشية القصر واحزاب الحكومة التي كانت تعتمد على القصر للوصول للحكم وليس على الشعب لافتقارها الى التأييد الشعبي [٥] .

كذلك ادت صفقة الاسلحة الفاسدة التي اسهم التجار المقربون من القصر الملكي والتجار من العائلة الحاكمة في تزويد الجيش المصري بها في اثناء حرب فلسطين الى تذمر ابناء الشعب المصري عامة والضباط المصريين خاصة من نظام الحكم الملكي في مصر [٦] .

كما وعملت الاغلال السياسية التي احتوتها معاهدة ١٩٣٦م على اعاقة تقدم مصر السياسي ووسعت المسافة بين مصر والعالم من ناحية التقدم السياسي والمساهمة في الحياة السياسية الدولية [٧] .

اما السياسة الخارجية المصرية قبل الثورة فقد كانت فاشلة في اطار معالجة أية قضية من القضايا الوطنية وفي مقدمتها مسألة الجلاء ووحدة وادي النيل ، وقد طالت واتسعت تلك المفاوضات ولكن دون تحقيق اي شيء مفيد لمصر [٨] .

اما من الناحية العسكرية فأن الاستعمار البريطاني لم يحقق وعوده الخاصة بتطوير الجيش المصري وتحديثه حسب ما تعهد به في معاهدة ١٩٣٦م ، وكذلك لم يتركوا للضباط المصريين مهمة الاشراف على تدريب الجيش ووضع الخطط اللازمة بحرية مطلقة ، وقد كشفت حرب فلسطين هذا التامر على الجيش مما دفع الضباط الاحرار الى تلك الثورة [٩] .

٢. الاسباب الاقتصادية :

أن الخطوات التي خطتها مصر باتجاه التقدم الاقتصادي وفي اعقاب الحربيين الاولى والثانية لم تكن مجدية بل ظلت مصر من البلدان المتخلفة اقتصادياً ، ومن اهم مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في ميزانها التجاري وهذا يعني تفوق استيراداتها على صادراتها ، كما أن العجز قد اصاب الميزانية السنوية الذي بلغ في اوائل كانون الثاني عام ١٩٥٢م نحو خمسة وعشرين مليون جنيه مصري [١٠] .

كما ان الاكتفاء الذاتي في جميع القطاعات بدأت تتجه نحو الكساد الاقتصادي رغم حداثة غالبية هذه القطاعات ، كما أن التخلف الاقتصادي قد تفاقم الى الحد الذي اصبحت فيه الاعمال الاقتصادية المستغلة من الوسائل التي تحقق الثراء السريع ، اضافة الى التبعية الاقتصادية لمصر من خلال الاجهزة الاقتصادية وعلى رأسها البنوك وشركات التامين ووكالات التجارة وشركات التصدير والاستيراد الامر الذي ادى الى دفع البلاد الى حالة من الفوضى في الحياة الاقتصادية للبلاد [١١] .

وقد انخفض متوسط الدخل الفردي نتيجة تدهور المستوى المعيشي لغالبية الشعب المصري ، ولا يرتفع الا في ظروف استثنائية فقد كان دخل الفرد السنوي ١٤٤ جنيهاً سنة ١٩٠٧م ، وانخفض الى ٨٤ جنيهاً سنة ١٩٥١م اي ان متوسط الدخل الفردي كان يتجه نحو الانخفاض بمرور الزمن ، فضلاً عن ذلك كان توزيع الدخل والثروة بعيداً كل البعد عن العدالة ، وكان نظام الضرائب

قبل الثورة يلقي بعبء ضريبي على الطبقات الفقيرة في حين لم يكن كذلك على اصحاب الدخول والثروات الكبيرة ، وقد انحصرت التجارة الخارجية مع عدد معين من الدول الغربية (بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، والولايات المتحدة) وهذا بعينه يمثل التبعية الاقتصادية لمصر والتحكم باقتصاده [١٢] .

٣. الاسباب الاجتماعية :

كان الشعب المصري يعاني من الفقر والجهل والمرض كل ذلك اثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة من الشعب في حين كانت الفئات المتحكمة بالعصب الاقتصادي في الداخل هم كبار الملاك والرأسماليين من مصريين واجانب ، وقد عجزت اغلب الحكومات المتعاقبة في الحكم على استيعاب النمو السكاني في البلاد واحداث تنمية في الاقتصاد المصري ، بما يتناسب مع الحاجة المحلية للشعب وتحسين قدرته الشرائية ، كما وفشلت في تحسين طرق المواصلات أو استثمار الثروات الطبيعية في التنمية الصناعية [١٣] .

وكانت العدالة الاجتماعية من أهم المظاهر الاجتماعية التي دفعت الى الثورة ، اذ ان الشعب المصري كان مقسم طبقياً وكانت الطبقة المتنفذه العليا تسلب حقوق الطبقات الفقيرة وارادتها بطرق غير انسانية ، ولذلك اتسعت الفوارق بين الطبقات ، كما ان الحكومات المصرية قد عجزت عن مواجهة متطلبات الظروف الصحية والثقافية المتزايدة للشعب المصري ، وكان عجز الحكومات المصرية المتعاقبة عن التقليل بين طبقات المجتمع المصري يعني انعدام المساواة والحرية في ذلك المجتمع ، وكانت الملكيات الزراعية وسوء توزيعها أهم الدلائل التي تشير الى انعدام تلك العدالة الاجتماعية [١٤] .

فضلاً عن ذلك قلة الخدمات الاجتماعية من المستشفيات و المدارس مقارنةً بالأعداد الكبيرة للطلاب [١٥] ، على انه من المهم التذكير ان الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في ظل النظام الملكي قد بذلت محاولات كثيرة لإصلاح الاوضاع الاجتماعية ، كما وعملت في سنين وصولها للحكم الى انشاء بعض المشاريع الخدمية مثل انشاء جامعة الاسكندرية وبناء بعض المرافق الصحية المختلفة ، كما وعملت على نشر مجانية التعليم للمرحلتين الابتدائية والثانوية [١٦] .

الانجازات التي حققتها ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م

قبل الدخول في انجازات الثورة لابد من اعطاء لمحة بسيطة عن كيفية تنفيذ الثورة ، اذ اجتمع الضباط الاحرار في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الاربعاء ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢م

في مقر هيئة اركان حرب الجيش ، وقد قسمت خطة الاستيلاء على السلطة الى ثلاث مراحل تشمل المرحلة الاولى قيام الضباط الاحرار بالسيطرة على مبنى القيادة العسكرية في منطقة كوبري القبة[١٧] واعتقال الضباط الموجودين فيه لحماية الثورة من خطر وقوف هؤلاء ضدها ، وبعد ذلك الانتشار على مداخل القاهرة ، كما ان سلاح الطيران يقوم في يوم الثورة بالتحليق فوق القاهرة والاسكندرية لمنع الملك من الهرب الى خارج مصر ، وكذلك لمراقبة القوات البريطانية الموجودة في القنال ، وفي هذه الاثناء تقوم وحدات الجيش بالتحرك نحو محطة الاذاعة وشبكة التليفونات واخضاعها لسيطرة الضباط الاحرار ، هذه المرحلة حدد لها الوقت منتصف ليلة ٢٢/٢٣ تموز ، اما المرحلة الثانية فيتم فيها ادارة السيطرة على السلطة المدنية بتعيين وزارة مدنية تتمتع بثقة الشعب وتأييده ويكون ولائها للانقلاب واضحاً لايقبل الشك ، اما المرحلة الثالثة والاخيرة في الخطة فتتلخص في عزل الملك فاروق عن الحكم ، وقد تم كل ما خطط له الضباط الاحرار واصبحت المراكز الاستراتيجية في العاصمة وهي مراكز الهاتف والتلغراف ومحطة القاهرة والجسور ومداخل المدينة والمطارات ومراكز الشرطة تحت سيطرة قوات الجيش ، واجبر الضباط الاحرار الملك فاروق على تكليف علي ماهر[١٨] بالوزارة ، ثم تم اجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش في ٢٥ تموز ١٩٥٢م لابنه احمد فؤاد الثاني الذي كان طفلاً ، وغادر الملك فاروق مصر في مساء ٢٦ تموز من العام نفسه الى منفاه في ايطاليا [١٩] .

كان قادة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م في مصر يدركون بصورة عميقة المهام الرئيسة التي تواجه الثورة المصرية والمتمثلة بصورة رئيسة في تحرير البلاد من سيطرة الاستعمار وتحقيق الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تصفية الوجود الاستعماري في البلاد وإقامة نظام ديمقراطية ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية التي افتقر اليها المجتمع المصري منذ حقب زمنية طويلة [٢٠] .

اولاً : أهم الانجازات على المستوى السياسي :

اصدرت حكومة الثورة في يوم ١٠ كانون الاول عام ١٩٥٢م قراراً اعلنت فيه سقوط دستور عام ١٩٢٣ [٢١] ، واصدرت في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٥٣م مرسوماً اعلنت فيه تأليف لجنة [٢٢] لوضع مشروع دستور جديد ينسجم مع اهداف الثورة الجديدة [٢٣] ، وبعد يومين اصدرت الحكومة قراراً حددت فيه المرحلة الانتقالية بـ (ثلاث سنوات) على أن يتولى مجلس قيادة الثورة ادارة البلاد [٢٤] .

وتم في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦م انجاز الدستور واعلانه باسم دستور الجمهورية المصرية والذي يحمل اهداف ثورة ١٩٥٢م [٢٥] ، وكانت حكومة الثورة قد الغت النظام الملكي واعلنت الجمهورية في ١٨ حزيران عام ١٩٥٣م [٢٦] .

كما واصدرت الثورة في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٥٣م قانوناً حلت بموجبه جميع الاحزاب السياسية القديمة ومصادرة جميع الاموال العائدة لتلك الاحزاب [٢٧] .

وكانت حكومة الثورة قد أصدرت عام ١٩٥٢م قانوناً لتنظيم الاحزاب المصرية ، ودعت تلك الاحزاب الى تطهير صفوفها من العناصر الانتهازية والعميلة ، ولما وجدت هذه الحكومة ان الاحزاب لم تلتزم بما طلبت منها تنفيذه قررت حل تلك الاحزاب [٢٨] .

كما ان حكومة الثورة عملت على الغاء الرتب والالقاب القديمة باعتبارها من رواسب العهد القديم وذلك بعد أيام قليلة من قيام الثورة [٢٩] .

ومن المعلوم ان حكومة الوفد كانت أسبق من حكومة الثورة في قضية إلغاء الرتب والالقاب ولكنها لم تنفذها ، اذ كانت صحف الوفد عام ١٩٣٦م بعد فوزه في الانتخابات قد كتبت في صفحاتها بما معناه ان الالقاب قد فقدت أهميتها وانه قد حان الوقت لإلغائها كما حصل في تركيا والعراق [٣٠] .

اما على صعيد السياسة الخارجية لحكومة الثورة المصرية فقد اعلنت مصر تمسكها بسياسة الحياد والابتعاد عن الاحلاف الغربية التي تستهدف التبعية للدول الغربية والقضاء على المد القومي والتوجهات الوحدوية لديها [٣١] .

كما وعملت حكومة الثورة على كسر طوق استيراد السلاح ، اذ توجهت مصر الى الدول الاشتراكية وعقدت مع تشيكوسلوفاكيا[٣٢] صفقة اسلحة بعد ان كانت مصر تعتمد على بريطانيا وامريكا في هذا الامر ، وبذلك تخلصت مصر من التبعية والتهديد المستمر بقطع امداد السلاح عنها من قبل بريطانيا وامريكا [٣٣] .

اما موضوع السودان فقد كان الضباط الاحرار مؤمنين تماماً بحق السودان في تقرير المصير ، واظهروا تصميمهم لحل هذه المشكلة ووجهت حكومة الثورة الدعوة الى زعيم حزب الامة السوداني عبد الرحمن المهدي واجرت مفاوضات مطولة معه انتهت بموافقة حزب الامة على الاقتراح المصري القاضي باستقلال السودان وتحديد المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات لتشكيل حكومة سودانية منتخبة من قبل الشعب [٣٤] .

وفي ١٢ شباط عام ١٩٥٣م عقدت حكومة الثورة المصرية اتفاقاً مع الجانب السوداني انهت بموجبها الحكم الثنائي المصري البريطاني على السودان واعطاء السودانيين الحق كامل الحرية في ادارة شؤون بلادهم اثناء المرحلة الانتقالية مع التاكيد على ضرورة الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً ، وفي الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٦م اعلنت الجمعية السودانية التاسيسية استقلال السودان [٣٥] .

اما على صعيد موقف حكومة الثورة من قضية الجلاء فقد أجرت الحكومة مفاوضاتها مع البريطانيين بعد ان عمدت الى مضايقة قواتهم في منطقة القنال مما اضطر بريطانيا الى الاتفاق مع حكومة الثورة على قضية الجلاء عن مصر في تموز من عام ١٩٥٤م ، وتم جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في حزيران من عام ١٩٥٦م ، وبذلك تحقق لمصر الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة على اراضيها [٣٦] .

اما على صعيد تبني الثورة لفكرة القومية العربية فقد ظهر ذلك واضحاً في قضية افتتاح اذاعة صوت العرب في ٤ تموز ١٩٥٣م، والتي كان زمن ارسالها اليومي نصف ساعة زادت من ذلك الوقت حتى بلغ ٢٢ ساعة ارسال في وهذا يدلل على الاهتمام المتواصل بالتقارب مع الدول العربية الشقيقة [٣٧] .

ثانياً : في المجال الاقتصادي :

كان الهدف الاول والاساسي الاكثر وضوحاً لثورة ٢٣ تموز هو تحرير الفلاحين ، ولهذا كان اصدار قانون الاصلاح الزراعي هو الانجاز الذي اخذ أسبقية في تفكير الضباط الاحرار قبل الثورة ، ونفذت بعد الثورة ، ومثّل أول قانون اصلاحي في تاريخ مصر تضمن معالجة مشاكل شريحة مهمة من الشعب المصري ، وقد صدر القانون يوم ٩ ايلول عام ١٩٥٢م [٣٨] .

ولم يقتصر قانون الاصلاح الزراعي على تحديد ملكيات الاراضي بل شمل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وقد كان هذا القانون عاملاً حاسماً في تغيير التركيبة الاجتماعية في الريف المصري ، اذ تقلصت القاعدة الاقتصادية لكبار الملاك وهذا ادى في النهاية الى اضعاف قدرتهم السياسية والاجتماعية وتوسيع قاعدة صغار ومتوسطي الملاك ومساهمة الكثير من الفلاحين معهم الذين كانوا يعدون قبل الثورة من الطبقات المعدومة في البلاد [٣٩] .

كما وحقق القانون غايتين مهمتين هما التحكم في تنظيم وتخطيط الانتاج الزراعي من خلال تحديد نوع ودورة المحاصيل التي يتم زراعتها ، اما الغاية الثانية فهي اعطاء الفلاحين حافزاً قوياً في زيادة الانتاج الزراعي بعد توزيع الاراضي عليهم [٤٠] .

اما في مجال الصناعة فقد اتخذت الثورة الكثير من الاجراءات التي استهدفت بها تحقيق هدف وطني كبير يتمثل في التحرير الاقتصادي وحل الازمات والخروج بمصر من حالة الفقر والتخلف الى حالة التطور والانتعاش الصناعي ، وقد ازدادت مدخولات الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢م الى ٣٦٧ مليون جنيه عام ١٩٦٢ [٤١] .

كما شجعت حكومة الثورة على الاستثمارات الاجنبية في البلاد في مجال الصناعة ، فاصدرت القانون رقم (١٢٨) في ٣٠ تموز ١٩٥٢م ، على ان لا تزيد النسبة الاجنبية على ٥١ % من مجموع رأس المال ، كما وصدر قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢م الذي يقضي بانشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي والذي سمي فيما بعد بـ (لجنة التخطيط) للانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية [٤٢] .

انشاء لجنة التخطيط هذه يدل على ان قادة الثورة المصرية كانو عاقدين العزم منذ قيام الثورة على تحقيق التنوع الاقتصادي بحماس كبير يفوق محاولات نظام الحكم القديم [٤٣] .

وقد استطاعت قيادة الثورة المصرية تحويل نظام الانتاج في مصر من نظام اقتصاد المشروعات الخاصة الى نظام تكون السيطرة فيه لمؤوسسات الدولة التي تتخذ معظم القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج وبالاستثمارات الاقتصادية [٤٤] ، كما ان العلاقات الاقتصادية المصرية العربية بعد الثورة اخذت تتصاعد باستمرار وقد تطلعت الرأسمالية الصناعية المصرية واستثماراتها الى البلدان العربية باعتبارها سوقاً لتسويق منتجاتها ، كما وعملت مصر على تعبئة الموارد الاقتصادية لكي تلعب دور الدولة النموذج وذلك عن طريق التعاون مع الدول المجاورة ، كما ان تنامي العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي السابق كانت له ابعاد ايديولوجية واقتصادية معادية في جوهرها للغرب تتمثل في اضعاف علاقات مصر مع بعض الانظمة العربية ذات التوجهات الغربية [٤٥] .

وشهدت المدة من ١٩٥٢م الى ١٩٦٧م ثلاثة مراحل تنموية ، المرحلة الاساسية الاولى سميت مرحلة النظام الرأسمالي ، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة انتقالية سواء بالنسبة الى نشاط

الاقتصاد الخاص والعام ، اما المرحلة الثالثة والاخيرة فهي مرحلة ملكية الدولة اي السيطرة المركزية على عمليات التنمية الاقتصادية [٤٦] .

ثالثاً : في الجانب الاجتماعي :

لقد عمدت حكومة الثورة الى اتخاذ الكثير من الاجراءات الاصلاحية ذات التوجه التقدمي من اجل ترسيخ مبادئ المساواة وتكافئ الفرص بين ابناء الشعب المصري بكل مكوناته السياسية والاجتماعية [٤٧] ، لتحقيق العدالة الاجتماعية وادراكاً من حكومة الثورة للاوضاع السيئة التي بلغتها مصر ومستوى التجاوز الحاصل على حقوق الطبقات الفقيرة في المجتمع المصري [٤٨] .

وقد ساهم توزيع تلك الملكيات الزراعية على الفلاحين المعدمين في دفع الجماهير المصرية لتجاوز الموروث الاجتماعي السابق وضمان حقوقها الطبيعية في العيش بحرية نحو التغيير ، وبداية المسار نحو تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديمقراطي في البلاد [٤٩] .

اما في مجال التعليم فقد شهد هذا القطاع انجازاً كبيراً باصدار قانون مجانية التعليم لجميع مراحل التعليم مما ادى الى زيادة نسبة اعداد الطلبة للاعوام ١٩٥٢- ١٩٧٠م في المرحلة الابتدائية للذكور من ٥ ، ٨٦٦ الف عام ١٩٥٢م الى ٢٥،٢ مليون عام ١٩٧٠م ، اما مدارس الاناث فقد ارتفت من ٥٢٦ الف عام ١٩٥٢م الى ٣٧،١ مليون عام ١٩٧٠م ، وقد مثّلت هذه الزيادة دخول ابناء الطبقات الفقيرة الذين لم تكن ظروفهم الاقتصادية قبل الثورة تسمح لهم بالالتحاق في تلك المدارس [٥٠] ، وهذا التوسع في التعليم لم يكن قاصراً على شريحة دون اخرى بل شمل جميع مكونات المجتمع المصري على اختلاف اتجاهاتهم ومثال على ذلك كان في الستينات ثلاثة ارباع طلاب كلية الهندسة بجامعة عين شمس من الاقباط ، وكذلك كانت نسبتهم في كلية طب جامعة القاهرة في المدة نفسها ٤٠% من مجموع الطلاب وكذلك الحال في جميع قطاعات الدولة الاخرى [٥١] .

لقد ساهمت حكومة الثورة في خلق نظام تعليمي موحد مرتبط من حيث المبدأ بالاهداف القومية والتنموية الشاملة بما في ذلك التعليم الخاص الاجنبي او الاهلي كل ذلك باشراف الدولة وفق المناهج التربوية والقومية وبشكل خاص في اللغة والدين والجغرافية والتربية القومية [٥٢] .

واصبح الشعور بالكبرياء الوطني يغمر جميع ابناء الشعب ، وقد زاد على السلع الوطنية حتى كادت ان تختفي السلع الاجنبية ، واصبح البيت المصري وما يحتويه من ادوات من الصناعة الوطنية حفاظاً على الثروة القومية [٥٣] .

كذلك عملت الدولة على الحاق خريجي الكليات بالوظائف والاعمال عن طريق مكاتب العمل ، واصبحت جميع الترقيات في الدولة تتم عن طريق الاقدمية ، كما صرحت الحكومة المصرية وفي اطار التسامح الديني للكنسية القبطية ببناء خمس وعشرين كنيسة سنوياً ، وكان ذلك ادراكاً لحقوق تلك الطوائف الدينية من قبل حكومة الثورة (٥٤) .

وفي مجال الصحة فقد سعت حكومة الثورة الى توفير الغذاء المناسب والكافي لافراد الشعب المصري ، وقد وصلت تغذية الفرد المصري الى المستوى العالي المقبول وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وكذلك تزايد عدد الاطباء بصورة ملحوظة من ٥٠٠ طبيب عام ١٩٥٢م الى ٠٠٠ ، ١٨ طبيب عام ١٩٧٠م اي بنسبة ٣٧٥% ، واصبح معدل السكان لكل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعدما كان ٤٣٠٠ شخص وانعكس ذلك في التقليل من نسبة الوفيات من ١٨ بالاف الى ١٣ بالاف عام ١٩٧٠م ، كما ان نسبة الوفيات في الاطفال قد انخفضت من ١٥٠ الى ١٢٠ بالاف ، وارتفع المتوسط العمري من ٤٢ سنة الى ٥٣ سنة بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٧٠م وهذا يعكس زيادة العناية وتوفر الخدمات الصحية لافراد الشعب ، كما وعملت حكومة الثورة على افساح المجال امام المرأة المصرية للمساهمة بدورها المطلوب باعتبارها نصف المجتمع بعد ان كانت تعاني من الاستغلال وتحجيم دورها بسبب النظرة المتخلفة التي كان المجتمع ينظر به اليها (٥٥) .

اما على الصعيد العربي فقد ظهر نشاط قادة ثورة ١٩٥٢م في تهدئة الصراعات الطائفية وايجاد الحلول المناسبة لها كما هو الحال في لبنان ، كما وعمل جمال عبد الناصر زعيم الثورة على كشف اهداف الحلف الاسلامي الذي حاولت المملكة العربية السعودية ان تجعله بديلاً عن الوحدة العربية بمساندة الولايات المتحدة الامريكية (٥٦) .

ساهمت ثورة ١٩٥٢م في نشر الوعي القومي العربي بين الجماهير العربية ، وقد برز هذا في المواقف العربية المؤيدة للثورة المصرية ام في المواقف المصرية المؤيدة لنضال الشعوب العربية من اجل الاستقلال والكرامة ، وكان الشعب العراقي على وجه الخصوص قد تجاوب مع الثورة المصرية منذ انطلاقتها الاولى ، كما ان القيادة العسكرية العراقية قد استفادت في هذه التجربة في بناء خلايا التنظيم للضباط الاحرار من اجل التمهيد للثورة ضد النظام الملكي وقد تم هذا فعلاً في ١٤ تموز ١٩٥٨م (٥٧) .

ولم يقتصر هذا التاثير على العراق فقط وانما على صعيد الوطن العربي ككل ، اذ نجح الشعب السوري بفضل الوحدة مع افراد الجيش في شباط عام ١٩٥٤م في اسقاط نظام الحكم هناك ،

وفي الاول من تشرين الاول عام ١٩٥٤م بدأت الانتفاضة المسلحة للشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي ، وكذلك تم في الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٦م اعلان استقلال السودان ، وفي الثاني من اذار من العام نفسه اعلن عن استقلال المغرب ، وفي العشرين من الشهر والسنة نفسها اعلن استقلال تونس [٥٨] .

وقد استلهمت كل هذه الثورات من المشاريع الاجتماعية لثورة ٢٣ تموز المصرية الشيء الكثير سواء في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وانشاء قطاع عام يقود الاقتصاد الوطني ، وايضاً اتباع اسلوب التخطيط الوطني الشامل وتاميم المصالح الاجنبية داخل كل تلك البلدان [٥٩] .

وقد عملت حكومة الثورة المصرية على إحياء الاحساس العربي داخل مصر وذلك عن طريق ادخال مصر في كل قضايا العروبة والمساهمة الجادة من جانبها من خلال وضع كل امكانياتها لخدمة قضايا العرب الاساسية [٦٠] .

اما على الصعيد الافريقي فقد عملت ثورة ١٩٥٢م على فتح ابواب التحرير امام الدول الافريقية ، اضافة الى ذلك قدمت حكومة الثورة المصرية المساعدات الكثيرة والفعالة لكل حركات التحرير الافريقية ، واصبحت حليفاً لتلك القوى الثورية ، واصبحت القاهرة في ذلك الوقت القاعدة الاساسية لحركات التحرير الافريقية [٦١] .

الهوامش :

(١) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، دار المسيرة للطباعة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٤٢ .

(٢) تنظيم الضباط الاحرار : يذهب بعض المؤرخين الى اعتبار سنة ١٩٣٨ هي الاساس الذي انشأ فيها تجمع للضباط الاحرار ، افراد هذا التنظيم يجمع عدد من الضباط ممن لا تتجاوز رتبة احدهم ملازم ثاني ، في حين يرى البعض الاخر من المؤرخين ان البداية الاولى لتأسيس تنظيم الضباط الاحرار يرجع الى عام ١٩٤١ / ١٩٤٢ ، اذ تكونت لجنة من الضباط للاتصال بقوات المحور اثناء محاولة قوات المحور الهجوم على مصر ، وبعد فشل قوات رومل في الانتصار على قوات الحلفاء تفرق جمع الضباط من اللجنة ، وفي اواخر عام ١٩٤٩ قام جمال عبد الناصر بجمع اللجنة التاسيسية والتي بدأت اتصالاتها بصورة مستمرة ، وكانت متكونة من خمس ضباط هم (جمال عبد الناصر ، وحسن ابراهيم ، وخالد محيي الدين ، وكمال الدين حسين ، وعبد المنعم رؤوف) ، وانضم لها في عام ١٩٥٠ مجموعة من الضباط وهم (صلاح سالم ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم عامر ، وانور السادات) ، وقد تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للتنظيم في ذلك الوقت . وللمزيد من التفاصيل عن تنظيم الضباط الاحرار ينظر : جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢١٣ – ٢١٤ ؛ كذلك ينظر : فلاح حسن حمادي ،

التطورات السياسية في مصر واثرها في قيام ثورة ٢٣ تموز من (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٦ – ١٤٥ .

(٣) مفيد كاصد الزيدي ، بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٥ ، ايار ، ١٩٩٣ ، ص٢١ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مطبعة السعادة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص١٥٣ – ١٥٤ .

(٥) ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط ، ج٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٤٥ ؛ وكذلك ينظر : جلال يحيى مصر الحديثة (١٩١٩ – ١٩٥٢) ، المطبعة العصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٢٠ – ٥٢٣ .

(٦) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج٢ ، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص١٤٣ .

(٧) ابراهيم جمعة ، الميثاق والاتحاد الاشتراكي ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص ٤٤ .

(٨) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مطبعة السعادة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٥٤ .

(٩) للمزيد من التفاصيل عن الاسباب السياسية ينظر : جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، مطبعة دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص٤٧٣ – ٤٧٦ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٦٦ – ١٦٧ .

(١١) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

(١٢) محمود متولي ، ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة ١٩٦١ ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٣٨ ، ايلول ، ١٩٧٢ ، ص١٥ .

(١٣) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص٤٨٧ .

(١٤) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المصدر السابق ، ص١٦٨ – ١٦٩ .

(١٥) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص٤٧٩ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص٤٨٠ .

(١٧) كوبري القبة : هي منطقة تقع في منتصف القاهرة تماما بين مصر الجديدة ومدينة نصر العباسية وحدائق القبة، وتميز كوبري القبة بموقعها المتميز جدا هذا اذ تمر عليه معظم المواصلات العامة وبها محطة لمترو الانفاق ومحطة لمترو مصر الجديدة وهو ما يطلق عليه (قزوقة) باللغة الدارجة .

https://ar.m.wikipedia.org/wiki .

(١٨) علي ماهر باشا (١٨٨١-١٩٦٠م) من اعيان الشراكسة في مصر والده محمد ماهر باشا وكيل وزارة البحرية ومحافظ القاهرة، سياسي مصري بارز شارك في ثورة سنة ١٩١٩م، تسلم وزارة المعارف عام ١٩٥٢م وشغل منصب رئيس وزراء مصر اربعة مرات كان اولها في ٣٠ يناير ١٩٣٦م واخرها عند قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م، اذ عهد اليه برئاسة اول وزارة مصرية في عهد الثورة المصرية .

https://ar.m.wikipedia.org/wiki .

(١٩) جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو ، المصدر السابق ، ص٢١٤ – ٢١٨ ، كذلك ينظر : فلاح حسن حمادي ، المصدر السابق ، ص١٤٩ – ١٥٥ .

(٢٠) مولود عطا الله ، نضال الشعوب من اجل الاستقلال الاقتصادي ، مطبعة دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص١٠٨ – ١٠٩ .

(٢١) عصمت سيف الدولة ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٢٢) لجنة اعداد الدستور كانت تتكون من خمسين عضوا كانوا ينتمون في الاغلب الى الاتجاهات السياسية والى الاحزاب والفئات المختلفة منهم من ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وفيهم اربعة من زعماء حزب الوفد واثنان من حزب الاحرار الدستوريين واثنان من السعديين وثلاثة من الاخوان المسلمين وثلاثة من الحزب الوطني واثنان من الحزب الوطني الجديد بزعامة فتحي رضوان ورئيس الكتلة الوفدية وعضو من جماعة مصر الفتاة وفيهم رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية وثلاثة من رجال الجيش والشرطة ومنهم جماعات اخرى من اساتذة قانون وجامعات ورجال اقتصاد وعدد من رجال السياسة والمستقلين ينظر : طارق البشري ، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٤ ، حزيران ١٩٨٤ ، ص٧٥ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص٧٥ .

(٢٤) الاهداف الستة للثورة هي: اولاً: القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين، ثانياً: القضاء على الاقطاع، ثالثاً : القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم، رابعاً: اقامة عدالة اجتماعية، خامساً: اقامة جيش وطني، سادساً:اقامة حياة ديمقراطية سليمة . ينظر: محمد البشبيشي، ٢٣ يوليو ثورة انسانية واخلاقية، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص٦٠ – ٦١ .

(٢٥) عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة للطباعة ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص٥٤ .

(٢٦) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٥٢٦ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي ، كفاح الشعب والجلاء ، مطبعة دار الجمهورية ، بلا تاريخ ، ص٨٤ .

(٢٨) وللمزيد من التفاصيل عن قرار حل الاحزاب ينظر : احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٦٣ – ٢٨٥ .

(٢٩) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص٤٨٤ .

(٣٠) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ، مركز الطباعة الحديثة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٤٩ .

(٣١) انتصار زيدان الجنابي ، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٥١ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن دور زعيم الثورة المصرية جمال عبد الناصر في تأسيس مجموعة عدم الانحياز ينظر : حسن فهمي مصطفى ، مفهوم عبد الناصر لعدم الانحياز ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٥١ ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، ص٦ – ١٦ .

(٣٢) تشكوسلوفاكيا : دولة تقع في القارة الاوربية اعلن عن قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا رسميا في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٨م حينما اعلنت عن استقلالها عن الامبراطورية النمساوية المجرية وظلت قائمة حتى تفككها السلمي في ١ يناير سنة ١٩٩٣م لتتقسم الى دولتين هما التشيك وجمهورية سلوفاكيا .

https://ar.m.aljazeera.net/NR .

(٣٣) سعد التائه ، مصر بين عهدين (١٩٥٢ – ١٩٧٠) (١٩٧٠ – ١٩٨١) ، دار النضال للطباعة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٥٩ .

(٣٤) صفاء عبد الوهاب المبارك ، بريطانيا ومصر (١٩١٩ – ١٩٥٥) ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٩ ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٣٩ .

(٣٥) عمر عبد العزيز عمر ، المصدر السابق ، ص٥٢٧ ، وللمزيد من التفاصيل عن قضية السودان وموقف حكومة الثورة المصرية منها ينظر : احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٢ ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص١١ – ٣٧ .

(٣٦) محمد عزة دروزة ، عروبة مصر قبل الاسلام وبعده ، المطبعة العصرية للطباعة والنشر ، ط٢ ، صيدا ، ١٩٣٦ ، ص١٨٩ .

(٣٧) سعد الدين ابراهيم واخرون ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٨٧ .

(٣٨) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، المصدر السابق ، ص١٢٣ – ١٢٤ .

(٣٩) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .

(٤٠) مايسه الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٤٠ – ٤١ ، وللمزيد من التفاصيل عن قانون الاصلاح الاقتصادي ينظر : عبد الخلق الشهاوي ، حرب الاقطاع يؤمن الطريق للوحدة ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٣٨ ، ايلول ١٩٧٢ ، ص٢ – ٧ .

(٤١) سعد التائه ، مصر بين عهدين ، المصدر السابق ، ص٦٥ – ٦٦ .

(٤٢) عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتورياً ، المصدر السابق ، ص٢٣٤ .

(٤٣) روبرت مابرو ، اقتصاد مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٢) ، ترجمة صليب بطرس ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١٧٢ .

(٤٤) باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، ترجمة خيري حماد ، المطبعة الثقافية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٩ .

(٤٥) عمر عز الرجال ، العامل الاقتصادي والسياسة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، اكتوبر ، ١٩٩٧ ، ص٢٨ .

(٤٦) ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٧، ص١٥٥ .

(٤٧) محمد رشدي ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .

(٤٨) مايسه الجمل ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(٤٩) ابراهيم جمعه ، المصدر السابق ، ص٩٩ .

(٥٠) سعد التائه ، مصر بين عهدين ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٥١) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص١٥٥ .

(٥٢) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٥٣) سعد التائه ، الصحافة المصرية في نضالها ضد الارهاب والامبريالية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١ ، تشرين الثاني ١٩٨٠ ، ص٧٣ .

(٥٤) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص١٥٥ ــ ١٥٦ .

(٥٥) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١٤٠ ــ ١٤٢ .

(٥٦) ابو سيف يوسف ، المصدر السابق ، ص١٥٦ ، وللمزيد من التفاصيل عن انجازات الثورة ينظر : فوزي عطوي ، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص١٦٢ – ١٧٨ .

(٥٧) انتصار زيدان الجنابي ، المصدر السابق ، ص١٨ .

(٥٨) مولود عطا الله ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

(٥٩) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٦٠) السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص١١٤ .

(٦١) محمد محمد فايق ، ثورة ٢٣ يوليو وافريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص١٠٦ – ١٠٧ .

الخاتمة :

وختاماً فأن اهم النتائج التي افرزتها ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م هي :

١. كانت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م متابعة منطقية طبيعية لمجمل حركة الشعب المصري ضد الاستعمار والاقطاع ، هذه الحركة التي امتدت منذ ايام الثورة العرابية عام ١٨٨٢م ونضال الفلاحين في دنشواي عام ١٩٠٦م الى ثورة ١٩١٩م حتى تكللت تلك المسيرة بثورة تموز التحررية .

٢. كما وان هذه الثورة كانت استجابة طبيعية ايضاً لوجود ازمة اجتماعية سياسية في داخل مصر ، اذ فشل الحكم الملكي في مواجهة أهم مشكلتين تعرضت لها الاجيال المصرية ، وهما المشكلة الوطنية والمسألة الاجتماعية أو بمعنى آخر مشكلتي الاستقلال والعدالة .

٣. ساهمت ثورة ١٩٥٢م في انجاح الاندماج القومي بين العناصر الدينية ، اذ اصبح الشعب المصري وحدة واحدة بين الاقباط والمسلمين .

٤. لقد كانت ثورة ١٩٥٢م منذ لحظاتها الاولى ثورة عربية استكملت اختماراتها الاولى في حرب فلسطين ، لكن هذا لا يعني انها قامت بسبب النتائج التي اسفرت عنها هذه الحرب ، كما ليس صحيحاً انها قامت بسبب قضية الاسلحة الفاسدة ، وليس بسبب انتخابات نادي الضباط الاحرار او حريق القاهرة ، ولكنها كانت تحقيقاً للأمل الذي راود شعب مصر منذ بدأ العصر الحديث .

٥. عكست ثورة ١٩٥٢م بقانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في ٩ ايلول عام ١٩٥٢م جوهر المرحلة الاولى لثورة التحرر الوطني المصرية المناوئة للإقطاع والامبريالية عبر آفاق ذلك القانون الاقتصادية والسياسة والاجتماعية .

٦. لقد كانت التطورات التي شهدتها سياسة مصر الخارجية على الساحة العربية في اعقاب ثورة ١٩٥٢م غير مقطوعة عن التطورات التي شهدتها الحقبة الممتدة بين ١٩٤٥ – ١٩٥٢م ، لان تطور قضية الاحتلال البريطانية والمشكلة الفلسطينية قد ساهمت في تعزيز التوجهات العربية لسياسة مصر الخارجية بصورة اكثر فاعلية .

٧. اعظم ما في ثورة ١٩٥٢م ان القوات التي خرجت من الجيش لتنفيذها لم تكن هي صانعة هذه الثورة وانما كانت الاداة الشعبية لها .

٨. ان الشعب المصري استطاع خلال هذه الثورة ان يقهر اعداء ثورته ، وان يخرج بقوة اندفاع متزايدة نحو طريق التقدم والنهوض التنموي واثبتت لكل العالم ان الشعوب المغلوبة على امرها قادرة على الثورة الشاملة اذا ما استجمعت قواها ووحدت صفوفها .

المصادر :

١. ابراهيم جمعة ، الميثاق والاتحاد الاشتراكي ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، بلا تاريخ.

٢. ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط ، ج٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧٠م .

٣. ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٤. احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٥. انتصار زيدان الجنابي ، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

٦. باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الى الاشتراكية ، ترجمة : خيري حامد ، المطبعة الثقافية ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

٧. جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

٨. جلال يحيى ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، مطبعة دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠م .

٩. جلال يحيى ، مصر الحديثة (١٩١٩ – ١٩٥٢م)، المطبعة العصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ .

١٠. حسن فهمي مصطفى ، مفهوم عبد الناصر لعدم الانحياز ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٥١ ، تشرين الاول ١٩٧٣ .

١١. روبرت مابرو ، اقتصاد مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٢م)، ترجمة : صليب بطرس ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٢. سعد التائه ، الصحافة المصرية في نضالها ضد الارهاب والامبريالية ، مجلة دراسات عربية ، العدد ١ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٠م .

١٣. سعد التائه ، مصر بين عهدين (١٩٥٢ – ١٩٧٠م) (١٩٧٠-١٩٨١م)، دار النضال للطباعة، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٧م .

١٤. سعد الدين ابراهيم واخرون ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٢م .

١٥. السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٠م .

١٦. صفاء عبد الوهاب المبارك،بريطانيا ومصر(١٩١٩– ١٩٥٥م)،مجلة المؤرخ العربي،العدد٢٩، بغداد ، ١٩٨٦م .

١٧. طارق البشري ، الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٤ ، حزيران ١٩٨٤ .

١٨. عبد الخلق الشهاوي ، حرب الاقطاع يؤمن الطريق للوحدة ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٣٨ ، ايلول ١٩٧٢.

١٩. عبد الرحمن الرافعي ، كفاح الشعب والجلاء ، مطبعة دار الجمهورية ، بل تاريخ .

٢٠. عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، مطبعة السعادة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

٢١. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨م، مركز الطباعة الحديثة ، بيروت ، ١٩٧٣م .

٢٢. عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة للطباعة ، بيروت ، بلا تاريخ .

٢٣. عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ، دار المسير للطباعة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٢٤. عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار النهضة للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٢٥. عمر عز الرجال ، العامل الاقتصادي والسياسة العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٠، اكتوبر ، ١٩٩٧م.

٢٦. فلاح حسن حمادي ، التطورات السياسية في مصر واثرها في قيام ثورة ٢٣ تموز من (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ .

٢٧. فوزي عطوي ، جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٠م .

٢٨. مايسه الجمل ، النخبة السياسية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢٩. محمد البشبيشي ، ٢٣ يوليو ثورة انسانية واخلاقية، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص٦٠ – ٦١ .

٣٠. محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج٢، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

٣١. محمد عزة دروزة ، عروبة مصر قبل الاسلام وبعده ، المطبعة العصرية للطباعة والنشر ، ط٢ ، صيدا ، ١٩٣٦م

٣٢. محمد محمد فائق ، ثورة ٢٣ يوليو وافريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٣٣. محمود متولي ، ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية المصرية حتى سنة ١٩٦١م ، مجلة الكاتب المصرية ، العدد ١٣٨ ، ايلول ، ١٩٧٢م .

٣٤. مفيد كاصد الزبيدي،بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين،مجلة افاق عربية ، العدد ٥ ، ايار ، ١٩٩٣م .

٣٥. مولود عطا الله ، نضال الشعوب من اجل الاستقلال الاقتصادي ، مطبعة دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١م .

٣٦. . https://ar.m.aljazeera.net/NR